



THE ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA



التوزيع : عام
E/ESCWA/DPD/1993/4
١١ نيسان / ابريل ١٩٩٣
ARABIC
الأصل : بالإنكليزية

JUN 14 1993

LIBRARY DOCUMENT REQUEST

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة التخطيط الإنمائي

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٢

موجز

93-0272



المحتويات

الصفحة

د خلاصة
١ أولاً- لمحه عامة
٤ ثانياً- مجمل الأداء الاقتصادي
٧ ثالثاً- التطورات القطاعية
١٤ رابعاً- التطورات الاجتماعية

خلاصة

تحسن مجمل الأداء الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٩٢، على الرغم من عدد من التطورات والمظاهر السلبية. وكان الاستثناء البارز هو العراق الذي ظل يعاني من الآثار الضارة للحظر المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة. وقد انعكس هذا التحسن في ارتفاع مستوى الانتاج الإجمالي ومستوى دخل الفرد، وفي الحد من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكذلك في تناقص الضغوط التضخمية.

ويبدو أن المنطقة قد تخطت، بوجه عام، آثار أزمة الخليج. فالتقديرات تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة مجتمعة قد ازداد بنسبة ٤٥٪ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد أن كان قد سجل انخفاضاً في العاشرين السابعين. وقد تحسن الأداء في كافة الدول الأعضاء، باستثناء العراق والجمهورية اليمنية.

وقد أسهمت تطورات عدّة في تحسّن الأداء هذا. فالتقدم الذي تم إثراه في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مكّن بعض دول العجز التقليدية (مصر، والأردن) من تقليل اختلالاتها الداخلية والخارجية بقدر كبير؛ وساهم في تحسين مجمل الأداء الاقتصادي فيها وآفاقه؛ وحسنَ الوضع الائتماني الدولي لها، الأمر الذي أثر تأثيراً إيجابياً على مديونيتها الخارجية؛ كما ساعد على تقليل الضغوط التضخمية.

وفي الوقت الذي تُعبّر فيه سياسات التحول إلى القطاع الخاص والانفتاح ورفع القيود سمّات أساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي التي يتبنّاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما في مصر والأردن، فإنّ هذا الاتجاه قد اكتسب قوّة دافعة كذلك في بلدان أخرى من المنطقة، كالجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. ويجري ذلك في إطار تحرير التجارة والأسعار وتوفير حوافز أكبر للمستثمرين (القانون رقم ١٠ الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ في الجمهورية العربية السورية، والقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال). وفي الوقت نفسه، يتزايد الاهتمام بزيادة كفاءة المؤسسات العامة وإدارة الاقتصاد.

وقد أظهرت بعض الدول مرونة كبيرة في مواجهة عواقب أزمة الخليج. وفي هذا الصدد، بُررَ الأردن بمعالجته لمشكلة العائدين، من حيث الافادة من خبراتهم ومدخراتهم، وبإيجاد أسواق ومصادر معونة بديلة لها فقد في الخليج. ولهذا دلالات بالغة الأهمية، بالنظر إلى كون الاقتصاد الأردني عرضة للمؤثرات والصدمات الخارجية. ومن الجدير بالذكر كذلك ما حققته الكويت من تقدم كبير في مجال التعمير، لاسيما في إصلاح مرافق انتاج وتصدير النفط.

وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، فقد استمر الالتزام بمقاييس السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل النمو والتنمية في المنطقة في حال نجاح المفاوضات.

ومن بين التطورات والمظاهر الايجابية الأخرى التي شهدتها المنطقة: (ا) تحسن آفاق الاقتصاد اللبناني، كما يتبيّن من: الاتجاه الايجابي المتزايد من جانب مؤسسات الإقراض الدولي والاقليمية وجهات تقديم المعونة، فضلاً عن التحسّن في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، من ٢٧٥٠ ليرة لبنانية للدولار الى ١٧٤٠ ليرة لبنانية للدولار، وذلك خلال الأشهر الأربع preceding السابقة لشهر شباط/فبراير ١٩٩٣، وما صاحب ذلك من ارتفاع في الاحتياطيات الدولية وتناقص في الضغوط التضخمية؛ (ب) انتعاش القطاعات غير النفطية في دول الخليج (القطاع المصرفي وقطاع التصنيع وقطاع التجارة) وتتدفق رؤوس الأموال، بما فيها رؤوس الأموال التي غادرت خلال أزمة الخليج؛ (ج) وفرة المحصول الزراعي بفضل الأمطار والثلوج الغزيرة الذي أفاد منها الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما أفادت الجمهورية العربية السورية من التوسيع في انتاج وتصدير النفط الخام؛ (د) العائدات القياسية في مصر، المتآتية من السياحة ورسوم قناة السويس في مصر، والانتعاش الجزئي للسياحة في الأردن.

ولكن كانت هناك تطورات وسمات أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس.

ذلك أن جهود التعاون الاقليمي قد انتكست بفعل أزمة وحرب الخليج. واستمر هذا الوضع بما له من آثار ضارة على التبادل التجاري والمعونة وتتدفق العمالة على الصعيد الاقليمي، لاسيما بالنسبة للدول الاعضاء ذات الموارد المحدودة. كما أن كثرة المنازعات على الحدود قد ساهمت في توتر العلاقات، حتى بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة و/أو الدول التي تجمع بينها روابط اقتصادية وثقافية وثيقة. وهذا أمر مؤسف، لأن اضعاف ترتيبات ومؤسسات التكامل في المنطقة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه مناطق أخرى على توثيق الروابط الاقتصادية وتشكيل تكتلات اقتصادية أكبر.

ولا تزال الضغوط الديمografية تفرض عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة لعدد من دول المنطقة، مما يزيد من صعوبة إيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، فضلاً عن صعوبة تجميل مدخلات كافية. وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة فقدان فرص العمل في دول الخليج وبفعل سياسات التوظيف التي تحابي، بشكل عام، العمالة الوافدة من خارج المنطقة، على حساب مواطنين بعض الدول الأعضاء، وهو ما ظهر في أعقاب أزمة الخليج.

من جهة أخرى، فإن الأولوية المعطاة للأمن والدفاع، والتي أكدتها أزمة الخليج، واصلت تحويل الموارد الشحيحة عن التنمية. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة العجز في ميزانيات بعض الدول التي كانت تتمتع بفائض، مما دفع بعدد منها إلى الاقتراض الخارجي، وتصفية موجودات تمتلكها بالخارج، واتباع سياسات معونة أكثر تحفظاً.

ولايزال تفاوت الدخل بين دول المنطقة وداخل هذه الدول يمثل مشكلة ملحة يمكن أن تتحول إلى عامل زعزعة خطير يقوّض عملية التنمية.

ولايزال استمرار فرض اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة يشكل قيوداً قاسية تحدّ من قدرة ذلك البلد على تعمير ما دمرته الحرب واستئناف عملية التنمية والنمو.

كذلك، فإن الجهود المكثفة التي تبذلها السلطات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة قد زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي عدد من دول المنطقة، منها العراق ولبنان والجمهورية اليمنية، استمر الارتفاع الحاد في معدلات التضخم والضغط على العملة المحلية. وفي لبنان، وبالرغم من تحسن سعر صرف الليرة فإن معدل التضخم في عام ١٩٩٢ ارتفع، كما تشير التقديرات، إلى ١٢٠ في المائة، وذلك لعدم هبوط الأسعار بنفس النسبة.

كذلك، فإن الآثار المدمرة التي ترتبّت على أزمة وحرب الخليج، فضلاً عن عجز القوى الفاعلة الرئيسة عن التوصل إلى اتفاق فيما بينها، قد عرقلت دمج المؤسسات وتوحيد السياسات تنفيذاً لاتفاق الوحدة المبرم في أيار/مايو ١٩٩٠ والذي وحد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في الجمهورية اليمنية.

من جهة أخرى، فإن عمليات الهجوم التي يتعرض لها السياحة الأجنبية في مصر سوف تتشكل، إذا ما استمرت، تهديداً للسياحة المصرية، وتهديداً وبالتالي لمصدر هام من مصادر العملة الأجنبية.

أولاً- لمحة عامة

شهد مجمل الأداء الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٩٢، على الرغم من عدد من التطورات والمظاهر السلبية. وكان الاستثناء البارز هو العراق الذي ظل يعاني من الآثار الضارة للحظر المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة. وقد انعكس هذا التحسن في ارتفاع مستوى الانتاج الجمالي ومستوى دخل الفرد، وفي الحد من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكذلك في تنافس الضغوط التضخمية.

وقد أسممت تطورات عدّة في تحسّن هذا الأداء. فالتقدم الذي تم إحراره في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ممكّن بعض دول العجز التقليدية (مصر، والأردن) من تقليل اختلالاتها الداخلية والخارجية بقدر كبير، وساهم في تحسين مجمل الأداء الاقتصادي فيها وآفاقه؛ كما حسن الوضع الائتماني الدولي لها، الأمر الذي أثر تأثيراً إيجابياً على وضع مدبيونيتها الخارجية؛ كذلك ساعد على تقليل الضغوط التضخمية. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للأردن، الذي لم يزد إلا بقدر طفيف في عام ١٩٩١، قد ارتفع بنسبة ٨ في المائة فعلياً بالأسعار الثابتة في عام ١٩٩٢، بينما انخفض معدل التضخم من ٢٠ في المائة إلى حوالي ٤ في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفض العجز في الميزانية الحكومية إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٨ في المائة في عام ١٩٨٨)، كما انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي من ٢٢٠ في المائة إلى ١٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، تتوقع تقديرات الموازنة لعام ١٩٩٣، ولأول مرة، أن تكون العائدات المحلية كافية لتغطية النفقات الاستهلاكية الحكومية وكذلك تغطية جانب كبير (يتجاوز ٤٠ في المائة) من نفقاتها الاستثمارية.

وكذلك، شهدت مصر تحسّناً ملحوظاً في وضع الميزان الداخلي والخارجي، حيث بلغ العجز في الميزانية الدولة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ (٢٤٪ في المائة للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧). كذلك، بلغ احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ١٠ بلايين دولار في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٢ (٣٦ بلايين دولار في نهاية آذار/مارس ١٩٩١). ومن جهة أخرى، انخفض معدل التضخم إلى ما دون ١٠ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٢، مقابل ما يزيد على ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، انخفض الدين الخارجي انخفاضاً هائلاً.

وفي الوقت الذي تُعتبر فيه سياسات التحول إلى القطاع الخاص والافتتاح ورفع القيود سمات أساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي التي يتبنّاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما في مصر والأردن، فقد اكتسب هذا الاتجاه قوّة دافعة كذلك في بلدان أخرى من المنطقة، كالجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. ويجري ذلك في إطار تحرير التجارة والأسعار وتوفير حواجز أكبر للمستثمرين (القانون رقم ١٠ الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ في الجمهورية العربية السورية، والقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال). وفي الوقت نفسه، يتزايد الاهتمام بزيادة كفاءة المؤسسات العامة وإدارة الاقتصاد.

وقد أظهرت بعض الدول قدرة كبيرة في مواجهة عواقب أزمة الخليج. وفي هذا الصدد، بسرز الأردن بمعالجته لمشكلة العائدين، من حيث القيادة من خبراتهم ومدخراتهم، وبإيجاد أسواق ومقاصد معونة بديلة لما فقد في الخليج. ولهذا دلالات بالغة الأهمية، بالنظر إلى قابلية الاقتصاد الأردني للتأثير بالمؤثرات والخدمات الخارجية. ومن الجدير بالذكر كذلك ما حققه الكويت من تقدم كبير في مجال التعمير، لا سيما في إصلاح مرافق انتاج وتصدير النفط.

وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، فقد استمر الالتزام بمقاصد السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل النمو والتنمية في المنطقة في حال نجاح المفاوضات.

ومن بين التطورات والمظاهر الإيجابية الأخرى التي شهدتها المنطقة: (أ) تحسن آفاق الاقتصاد اللبناني، كما يتبيّن من: الاتجاه الإيجابي المتزايد من جانب مؤسسات الإقراض الدولية والإقليمية وجهات تقديم المعونة، فضلاً عن التحسّن في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي، من ٣٧٥٠ ليرة لبنانية للدولار إلى ١٧٤٠ ليرة لبنانية للدولار، وذلك خلال الأشهر الأربع السابقة لشهر شباط/فبراير ١٩٩٣، وما صاحب ذلك من ارتفاع في الاحتياطيات الدولية وتناقص في الضغوط التضخمية؛ (ب) انتعاش القطاعات غير النفطية في دول الخليج (القطاع المصرفي وقطاع التصنيع وقطاع التجارة) وتتدفق رؤوس الأموال، بما فيها رؤوس الأموال التي غادرت خلال أزمة الخليج؛ (ج) وفرة المحصول الزراعي بفضل الأمطار والثلوج الغزيرة الذي أفاد منها الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما أستفادت الجمهورية العربية السورية من التوسيع في انتاج وتصدير النفط الخام؛ (د) العائدات في مصر، المتأتية من السياحة ورسوم قناة السويس، والانتعاش الجزئي للسياحة في الأردن.

ولكن كانت هناك تطورات وسمات أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس.

ذلك أن جهود التعاون الإقليمي قد انتكست بفعل أزمة وحرب الخليج. واستمر هذا الوضع بما له من آثار ضارة على التبادل التجاري والمعونة وتتدفق العمالات على الصعيد الإقليمي، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة. كما أن كثرة المنازعات على الحدود قد ساهمت في توتر العلاقات، حتى بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة و/أو الدول التي تجمع بينها روابط اقتصادية وثقافية وثيقة. وهذا أمر مؤسف، لأن إضعاف ترتيبات ومؤسسات التكامل في المنطقة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه مناطق أخرى على توثيق الروابط الاقتصادية وتشكيل تحالفات اقتصادية أكبر.

ولا تزال الضغوط الديمغرافية تفرض عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة لعدد من دول المنطقة، مما يزيد من صعوبة إيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، فضلاً عن صعوبة توليد مدخلات كافية. وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة فقدان فرص العمل في دول الخليج وبفعل سياسات التوظيف التي تفضل، بشكل عام، العمالة الوافدة من خارج المنطقة، على حساب مواطني بعض الدول الأعضاء، وهي السياسة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج.

من جهة أخرى، فإن الأولوية المعطاة للأمن والدفاع، والتي أكدتها أزمة الخليج، تواصل تحويل الموارد الشحيحة عن التنمية. وأدى هذا الوضع إلى زيادة العجز في ميزانيات بعض الدول التي كانت تتمتع بفوائض، مما دفع بعدد منها إلى الاقتراض من جهات أجنبية، وتصفية موجودات لها بالخارج، واتباع سياسات تقيدية بالنسبة لتقديم المساعدات.

وما زال تفاوت الدخول بين دول المنطقة وداخل هذه الدول يمثل مشكلة ملحة يمكن أن تتحول إلى عامل زعزعة خطير يقوّض عملية التنمية.

ويشكل استمرار فرض إجراءات الحظر الاقتصادي على العراق من قِبَل الأمم المتحدة قيوداً قاسية تحدّ من قدرة ذلك البلد على تعمير ما دمرته الحرب واستئناف عملية التنمية والنمو.

كذلك، فإن الجهد المكثف الذي تبذلها السلطات الإسرائيلية لقمع الانتفاضة قد زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي عدد من دول المنطقة، منها العراق ولبنان والجمهورية اليمنية، استمر الارتفاع الحاد في معدلات التضخم والضغط على العملة المحلية. ففي لبنان، وبالرغم من تحسن سعر صرف الليرة، فإن معدل التضخم في عام ١٩٩٢ ارتفع، كما تشير التقديرات، إلى ١٢٠ في المائة، وذلك لعدم هبوط الأسعار بنفس النسبة.

كذلك، فإن الآثار الاقتصادية الخطيرة لازمة وحرب الخليج، وعجز القوى الفاعلة الرئيسة عن التوصل إلى اتفاق فيما بينها، عوامل عرقلت دمج المؤسسات وتوحيد السياسات تنفيذاً لاتفاق الوحدة المبرم في أيار/مايو ١٩٩٠ والذي وحد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في الجمهورية اليمنية.

من جهة أخرى، فإن عمليات الهجوم التي يتعرض لها السياح الأجانب في مصر سوف تشكّل، إذا ما استمرت، تهديداً للسياحة المصرية، وبالتالي لدخل البلد من العملة الأجنبية ولمسار التنمية فيها.

وعلى الصعيد الدولي، كانت التطورات سلبية في معظمها. ذلك أن الانتاج العالمي، الذي انخفض بنسبة ٦٠ في المائة خلال عام ١٩٩١ في أول انكماش عالمي في فترة ما بعد الحرب، لم يرتفع في عام ١٩٩٢ إلا بنسبة ٤٠ في المائة، أي بما يقرب من ربع الرقم الذي كان متوقعاً قبل ذلك بعام (٥١ في المائة).

ويرجع الركود شبه التام في الانتاج العالمي خلال عام ١٩٩٢، بدرجة كبيرة إلى تطويرين رئيسيين، أولهما النمو المحدود لدول اقتصاد السوق المتقدمة، والذي لم يتجاوز ٥١ في المائة. أما التطور الثاني فهو استمرار انكماش الانتاج بشكل حاد في عدد كبير من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً، حيث سجل الانتاج هبوطاً بلغ في متوسطه ١٨٪ في المائة. وتحسن أداء البلدان النامية، مقارنة بالبلاد المتقدمة حيث بلغ متوسط معدل النمو ٥٪ في المائة، ولكن مع تباين كبير من بلد لآخر.

أما التحسن المتوقع في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٣ (٢ في المائة) فيجسّد أساساً: تحسّن الأوضاع في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيافي سابقاً، حيث قدر أن لا يتجاوز الانخفاض ٣٥ في المائة، ومعدل نمو يبلغ ٥ في المائة في البلدان النامية (يتركز في آسيا)، وهو أعلى معدل منذ السبعينات، ومعدل نمو بطيء، وإن كان أفضل، في البلدان الصناعية (٢ في المائة).

ونتيجة لسوء أداء الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٢، انخفض إنتاج الفرد، ولا يُنتظر حدوث أي زيادة في عام ١٩٩٣.

وفي عام ١٩٩٢، ازداد حجم التجارة السلعية العالمية بحوالي ٥ في المائة، مقابل ٣٩ في المائة في عام ١٩٩١ (أقل نمو منذ عام ١٩٨٣). وكان هذا هو العام التاسع على التوالي الذي تنمو فيه التجارة العالمية بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج العالمي.

ويُنتظر أن يزداد نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٣ بفضل ازدياد النشاط الاقتصادي في بلدان اقتصاد السوق المتقدمة وتباطؤ انكماش الإنتاج في الدول التي تمر في مرحلة تحول اقتصادي.

ونتيجة لسوء الأداء الاقتصادي، ارتفع معدل البطالة في كافة البلدان الصناعية الرئيسية من متوسط بلغ ٦٥ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٩١، ثم إلى ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٢. وتشير التنبؤات إلى أن معدل البطالة سيظل على هذا المستوى في عام ١٩٩٣.

وفي الجانب الإيجابي، ساعد تباطؤ النمو في بلدان اقتصاد السوق المتقدمة على تعزيز الاتجاه نحو انخفاض معدلات التضخم خلال عام ١٩٩٢، حيث تناقصت إلى مستويات لم تتحقق منذ الستينات. ذلك أن متوسط معدل التضخم بالنسبة لجميع بلدان اقتصاد السوق المتقدمة قد انخفض من ٥٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٢، ومن المنتظر أن يظل على هذا المستوى في عام ١٩٩٣. كما أنه ازدادت السيطرة على التضخم في أمريكا اللاتينية بفضل سياسات تثبيت الأسعار وبرامج التكيف الهيكلي الجاري تنفيذها في بلدان عدّة.

وتتبع أمريكا الشمالية واليابان سياسة نقدية ميسّرة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة إلى ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٢ (الربع الثالث)، أي بواقع ثلث المستوى الذي حققه في منتصف عام ١٩٨٩. أما في اليابان، فكان الانخفاض من ٧٥ في المائة إلى ٤٢ في المائة. غير أن أسعار الفائدة في أوروبا ظلت مرتفعة، على الرغم من النمو الضعيف بسبب السياسة النقدية المتشددة التي ينتهجها البنك الاتحادي الألماني (بوندز بنك).

ثانياً- مجمل الأداء الاقتصادي

يبدو أن المنطقة قد تخطّت، بوجه عام، آثار أزمة وحرب الخليج. فالتقديرات تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة مجتمعة قد زاد بنسبة ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد أن كان قد سجل

انخفاضاً في العامين السابقين (انظر الجدول الوارد في نهاية الخلاصة). وقد حققت الدول الأعضاء معدلات نمو موجبة في عام ١٩٩٢ (باستثناء العراق والجمهورية اليمنية).

وتشير التقديرات إلى أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كمجموعة، حققت معدل نمو بلغ ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٢، مقابل انخفاض بلغت نسبته ٨٪ في المائة في عام ١٩٩١. أما أسرع معدلات النمو (٣٠٪ في المائة) فقد سجلتها الكويت التي كان انتاجها قد انخفض بما يزيد عن الخُمسين في عام ١٩٩١. ويرجع هذا التعافي القوي للاقتصاد الكويتي إلى الزيادة الحادة في الانتاج النفطي الذي قارب، بحلول نهاية عام ١٩٩٢، المستوى الذي كان عليه قبل أزمة الخليج. كما أنه يرجع إلى ازدهار حركة إعادة بناء ما دُمر في الكويت من بنية تحتية ومنشآت نفطية وخدمات أساسية. وأما ازدياد الثقة في مجال الأعمال، وتزايد استثمارات القطاعين العام والخاص في عدد من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ساعد على تحسن مجمل الأداء الاقتصادي، رغم الانخفاض الذي شهدته عدد من الدول الأعضاء في عائدات النفط، والذي عوض جانباً منه ما شهدته نمو الأنشطة في القطاعات غير النفطية من معدلات نمو مؤاتية.

فالتقديرات تشير إلى أن معدل نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بلغ ٦٪ في المائة في عام ١٩٩١ و ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٢، وذلك بسبب تزايد انتاج النفط وال الصادرات النفطية بصورة أساسية. فعلى الرغم من ركود أسعار النفط، تمكنت المملكة العربية السعودية من زيادة عائداتها النفطية بنسبة ٧٪ في المائة عن طريق رفع مستوى انتاجها.

وحافظت عُمان على أدائها الجيد من قبل الأزمة، حيث تشير التقديرات إلى أن ناتجها المحلي الإجمالي قد زاد من ٧٥٪ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٩٪ في المائة في عام ١٩٩٢. وكسائر بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان نمو القطاعات غير النفطية هو العامل الرئيس وراء حُسن أداء الاقتصاد العماني.

وواصلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكثيف جهودها لتنويع الاقتصاد والتحول إلى القطاع الخاص. وتضمنت تلك الجهود التحويلي الجزئي أو الكامل للشركات المملوكة للقطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، بما في ذلك بعض الشركات العاملة في مجال صناعة تكرير وتسويق النفط. وعلى الرغم مما قدم للقطاع الخاص من حوافز مجزية، فإن النتائج كانت دون المتوقع. ومع ذلك، يُنتظر أن يتسع نطاق التحول إلى القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات القادمة في جميع قطاعات الاقتصاد. ذلك أن القيود المالية التي نجمت عن أزمة وحرب الخليج قد أثرت تأثيراً سلبياً قوياً على النفقات العامة. ومن المرجح أن يستمر هذا التأثير لفترة من الوقت، مما ينطوي على تزايد فرص مشاركة القطاع الخاص.

ومن بين دول الاقتصاد الأكثري تنوعاً في المنطقة، تشير التقديرات إلى أن الأردن قد حقق أعلى معدل للنمو في عام ١٩٩٢ (٨٪ في المائة)، مقابل ١٪ في المائة في عام ١٩٩١. والعامل الرئيس وراء هذا التحسن الملحوظ هو ازدهار قطاع التشييد نتيجة للزيادة الحادة في الطلب والاستثمار. وجاء معظم التمويل من مدخلات العائدين. وفي عام ١٩٩٢، صدرت ترخيصات لبناء ٦ ملايين متر مربع، وازداد عدد

الوحدات السكنية بلغ ٢٠٠٠ وحدة، أي بنسبة ١٦ في المائة، مقارنة بأرقام عام ١٩٩١. ومما ساهم أيضاً في تحسن أداء الأردن تزايد الاستثمار في قطاع الصناعة، فضلاً عن جودة الموسم الزراعي.

وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الاقتصاد المصري في عام ١٩٩٢ بلغ ٣٥ في المائة. والعوامل التي ساعدت على التحسن العام للبيئة الاقتصادية في ذلك البلد تمثل في ارتفاع عائدات النفط، وحصيلة السياحة ورسوم قناة السويس، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتزايد استثمارات القطاع الخاص.

وفي الجمهورية العربية السورية، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٢، نتيجة لتزايد استثمارات القطاعين العام والخاص، وارتفاع إنتاج النفط، وجودة الموسم الزراعي.

وعلى الرغم من حُسن الأداء الاقتصادي لدى دول الاقتصاد الكثُر تنوعاً في عام ١٩٩٢، والنجاح النسبي الذي تحقق في تنفيذ برامج وسياسات التكيف -لاسيما في مصر والأردن، وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية- ظلت الاختلالات الهيكلية الأساسية قائمة. فمصر والأردن، بوجه خاص، مازلاً يواجهان معدلات بطالة في خانة العشرات، فضلاً عن الاعتماد الشديد على التمويل الخارجي.

أما الجمهورية اليمنية -وهي البلد العضو الأقل نمواً في المنطقة- فما زالت تعاني آثار أزمة وحرب الخليج، رغم جهودها لمواجهة تدفق أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين. وقد تدّنى مستوى النشاط الاقتصادي في ذلك البلد بسبب الانخفاض الحاد في التحويلات المالية وتدفقات المعونة، وانخفاض عائدات النفط، والاضرابات التي قام بها موظفو الحكومة والنقيابات المهنية. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للعام الثالث على التوالي، رغم أن نسبة الانخفاض البالغة ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ كانت أقل منها في العامين السابقين.

وطلت الضغوط التضخمية تمثّل مشكلة خطيرة بالنسبة لعدد من الدول، لا سيما العراق ولبنان والجمهورية اليمنية. وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بقيت معدلات التضخم معتدلة وقابلة للاحتواء، رغم أن معدل التضخم في الكويت كان أعلى من المتوسط، وذلك أساساً بسبب تزايد الإنفاق على جهود التعمير، وبسبب ضخامة العجز في الميزانية. واستمرت معاناة العراق من ارتفاع معدلات التضخم، الذي تفاقم بفعل شدة القيود المفروضة على الإمداد بالسلع وتضخم الكتلة النقدية. كما استمر لبنان يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، الذي تزايدت حدته نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية خلال معظم عام ١٩٩٢. إذ بلغ معدل التضخم ٢٠٠ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٢، ثم انحسر نوعاً ما خلال الجزء الأخير من ذلك العام. وفي الجمهورية اليمنية، استمر ارتفاع معدل التضخم، الذي تفاقم بفعل زيادة الطلب الإجمالي، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وضخامة العجز في الميزانية. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام رسمية، فإن المؤشرات تدل على أن معدل التضخم تجاوز ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٢، مقابل ٤٠ في المائة في عام ١٩٩١. إلا أن معدلات التضخم في عام ١٩٩٢ انخفضت بشدة في بعض بلدان الاسكوا، خاصة في مصر والأردن.

وفي عام ١٩٩٢، اكتسب التحول إلى القطاع الخاص زخماً إضافياً. في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، كانت قد صدرت قبل ذلك قوانين لا لتشجيع الاستثمار فحسب بل كذلك لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. في مصر والأردن، يجري التحول إلى القطاع الخاص داخل إطار برامج التكيف الهيكلي في المجالين الاقتصادي والمالي. ومع ذلك، فإن جهود التحول إلى القطاع الخاص مازالت تواجه العديد من القضايا المثيرة للقلق، مثل الكيفية التي سيتم بها بيع المؤسسات العامة في غيبة أسواق مالية متطرفة، وتأثير التحول إلى القطاع الخاص على الميزانية، وإعادة توظيف العمال الفائضة عن الحاجة.

أما البطالة التي تفاقمت في البلدان المرسلة للعمالة بفعل أزمة الخليج فما تزال تمثل مشكلة رئيسية، خاصة في مصر والأردن والجمهورية اليمنية. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية، فإن المؤشرات تدل على أن البطالة مازالت مرتفعة (في خانة العشرات) في مصر والأردن والجمهورية اليمنية. ولم يؤثر هذا الوضع على مستويات المعيشة فحسب، وإنما انعكس أيضاً في ازدياد مظاهر التوتر الاجتماعي. واحتمالات حل مشكلة البطالة في المديين القصير والمتوسط تبدو ضئيلة. بيد أن الضغوط يمكن أن تخف كثيراً إذا ما أصبحت سياسات توظيف الوافدين أكثر إيجابية في الدول الأعضاء التي تعاني نقصاً في اليد العاملة.

ثالثاً- التطورات القطاعية

اتسمت أسواق النفط في عام ١٩٩٢ بالهدوء النسبي، مقارنة بعام ١٩٩٠ والنصف الأول من عام ١٩٩١، فبين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، ظل متوسط سعر البرميل ثابتاً عند ١٨.٥ دولار. وفيما يتعلق بالعرض، شهد العام ١٩٩٢ عودة تدريجية لإنتاج النفط الكويتي إلى مستوى يقارب ما كان عليه قبل أزمة الخليج، وبلغ متوسط إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ٤٤ مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٠. أما بالنسبة للطلب، فلم يزد إلا بقدر طفيف (أقل من ١ في المائة)، مما يدل على استمرار الكساد في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية، وبطء الانتعاش في الولايات المتحدة، والهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية (الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي).

وبعد انخفاضه بنسبة ٢٤ في المائة في عام ١٩٩١، ارتفع إجمالي إنتاج النفط الخام في منطقة الأسكوا من ١٣.٨٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩١ إلى ١٤.٩٦ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٢، أي بزيادة نسبتها ٨٪ في المائة. إلا أن هذه الزيادة الإجمالية تخفي وراءها تبايناً كبيراً فيما بين الدول. فالبلدان التي نجحت في زيادة إنتاجها هي العراق (٥٪ في المائة)، والكويت (١١ ضعفاً)، والمملكة العربية السعودية (٣ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٧٪ في المائة). وفي هذا الصدد، تمكّن العراق والكويت من زيادة إنتاجهما من مستويات متذبذبة للغاية، حيث لا يزال إنتاج العراق يمثل مجرد سُمعة ما كان عليه قبل أزمة الخليج. وفي كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية انخفض إنتاج بنسبة ٤٪ في المائة، و٢٪ في المائة، و٢٪ في المائة، على التوالي. وارتفعت حصة المنطقة في مجمل إنتاج أوبك من ٥٦٪ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦١٪ في المائة في عام ١٩٩٢، ولكنها ظلت دون مستوى عام ١٩٩٠ بنسبة ١٢٪ في المائة.

كذلك، ازدادت عائدات النفط لمنطقة الاسكوا من ٦٨ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٧٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أي بنسبة ١٣٪ في المائة، ولكنها ظلت دون مستوى عام ١٩٩٠ البالغ ٨١٪ بليون دولار بنسبة ٥٪ في المائة. وسجلت أعلى زيادة في الكويت، حيث بلغت العائدات ١٤٠ بليون دولار (٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩١) تليها المملكة العربية السعودية (١٠٪ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٣٪ في المائة). أما في كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية فانخفضت العائدات بنسبة ٤٪ في المائة و٣٪ في المائة، على التوالي، وذلك أساساً بسبب انخفاض الانتاج. ولا يزال الحظر المفروض من قبل الأمم المتحدة يمنع العراق من تصدير النفط، باستثناء ٥٠ ألف برميل يومياً إلىالأردن سداداً لديون العراق.

من جهة أخرى، ازدادت حصة بلدان الاسكوا من إجمالي عائدات الدول الأعضاء في أوببيك من ٥٪ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٢.

أما الاحتياطي النفطي المؤكد في منطقة الاسكوا بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ فظل ثابتاً عند ٥٧٤٨ بليون برميل، أي بنسبة ٧٪ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في العالم و ٤٪ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في دول أوببيك. ويمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في المملكة العربية السعودية ٣٪ بليون برميل أو ٤٥٪ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في منطقة الاسكوا و ١٪ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في العالم. ويأتي العراق في المرتبة الثانية، حيث يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد لديه ١٠٠ بليون برميل، أو ١٧٪ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في منطقة الاسكوا و ١٪ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في العالم. من جهة أخرى، يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، مجتمعة، ٥٥٪ في المائة من الاحتياطي المؤكد في العالم. وهذا الاحتياطي يمكن أن يغطي الانتاج النفطي الحالي للاسكوا لمدة ١٠٥ سنوات أخرى، مقابل ما لا يزيد على ٤٣ سنة بالنسبة للعالم ككل. إلا أن هذا الرقم يختلف من بلد لآخر في منطقة الاسكوا، حيث يبلغ ٦١٥٪ سنة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة و ٤٤٪ سنة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أما في البحرين فلا يتجاوز ٧٪ سنوات، وفي الجمهورية العربية السورية يبلغ ٨٪ سنوات.

وتحتوي منطقة الاسكوا على ما يزيد قليلاً عن ١٧٪ في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، مما يزيد من احتمالات اسهامها بقدر كبير في التوسيع المطرد في سوق الغاز الدولي. ففي عام ١٩٩١، ازدادت معدلات التجارة العالمي بالغاز الطبيعي ومنتجاته بنسبة ٤٪ في المائة، مشكلة بذلك ١٥٪ في المائة من إجمالي الغاز الذي يتم تسويقه. ومع أن معظم الغاز الذي تنتجه المنطقة يخصص للاستهلاك المحلي، إلا أن بلدان الاسكوا ذات الاحتياطي الضخم من الغاز الطبيعي تنفذ مشاريع إنتاجية تصديرية (مثل مشروع تنمية حقل الشمال الذي تنفذه قطر على ثلاث مراحل). وتعتبر أوروبا وآسيا آسياً محتملة للغاز الطبيعي الذي تنتجه منطقة الاسكوا، حيث تم إبرام عدد من الاتفاقيات خلال عام ١٩٩٢ لشراء الغاز فور إتمام تجهيز مرافق الانتاج والتصدير.

خلال عام ١٩٩٢، ازداد احتياطي الغاز المؤكد في منطقة الاسكوا بنسبة ١٤٪ في المائة، وذلك بفضل اكتشاف حقول جديدة في عمان ومصر والجمهورية اليمنية وقطر. والغاز الطبيعي، بمعدلات انتاجه الحالية، يكفي لتغطية احتياجات منطقة الاسكوا كلها لمدة ٢٥٨ سنة، مقابل ٦٥ سنة بالنسبة للعالم.

اما المؤشر القياسي لنمو الانتاج الزراعي في عام ١٩٩٢ فتراوح بين ٧١ في المائة في مصر و ٤٨ في المائة في الاردن. وعلى الرغم من زيادة مساحة الاراضي المزروعة بنسبة ٥٢ في المائة، فإن انتاج المنطقة من الحبوب قد انخفض بنسبة ٣٥ في المائة عما كان عليه في العام السابق. وفي انتاج الخضر، حققت المنطقة نمواً بلغت نسبته ٢٨ في المائة بفضل التوسع في استخدام البيوت البلاستيكية في معظم بلدان الاسكوا. كما ازداد انتاج الفاكهة بنسبة ١٨ في المائة. كذلك، حقق انتاج البقول والبطاطا وشمندر السكر معدلات زيادة معتدلة. أما انتاج محاصيل الزيوت فتناقص، بينما حقق الانتاج الحيواني (لحوم الماشية والدواجن، والبيض، ومنتجات الالبان) قدرًا من النمو تباين من بلد لآخر.

وفي عام ١٩٩١، قدرت حصة السلع الزراعية في اجمالي الواردات بحوالي ١٧١ في المائة، بينما لم تتجاوز حصتها من الصادرات ٢٦ في المائة. وقد انخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي من ١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ الى حوالي ١١ مليون دولار في عام ١٩٩١. إلا ان هذا الانخفاض لا يتعدي كونه ظاهرة قصيرة الأمد مرتبطة بالوضع في العراق والكويت.

وفي عام ١٩٩١، تقلص انتاج الصناعة في منطقة الاسكوا بنسبة ٣٨ في المائة (القيمة المضافة محسوبة بالأسعار الجارية) بعد أن سجل نمواً لم يتجاوز ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٠. وقد حدث هذا التقلص رغم الارتفاع الكبير الذي حققه الكويت. وباستثناء العراق (الذي ظل قطاع الصناعة فيه يعاني من آثار أزمة الخليج) والكويت، سجل قطاع الصناعة في المنطقة معدل نمو بلغ ٨٨ في المائة، الأمر الذي يرجع أساساً الى قوة أداء صناعات الأغذية والمشروبات والملابس والتشييد.

وباستثناء العراق والكويت - اللذين تركزت أنشطة التصنيع فيهما، أساساً، على أعمال التعمير والترميم - ظل الأداء الصناعي قوياً. وفي عام ١٩٩١، ازدادت الحصة النسبية لمجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في النشاط الصناعي، وذلك نتيجة لتدمير القاعدة الصناعية العراقية والحظر. وسوف يتوقف مستقبل قطاع الصناعة، بصفة أساسية، على تحسن مناخ الاستثمار، وعلى القدرة على حشد الاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية، وكذلك على مدى النجاح في إيجاد أسواق تصدير لمنتجات المنطقة. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن نمو صناعتها البتروليكية سيعتمد، إلى حد كبير، على مدى نجاح هذه الدول في التفاوض مع بلدان الاتحاد الأوروبي على تحسين شروط النفاذ إلى الأسواق الأوروبية. وفي بلدان الاقتصاد المتنوع، خاصة مصر والاردن، سيتحسن أداء قطاع الصناعة بنجاح برامج التكيف الاقتصادي الجاري تنفيذها.

وأصل قطاع النقل في منطقة الاسكوا نموه القوي في عام ١٩٩٢. ذلك أن معظم بلدان المنطقة تولي حالياً أولوية علياً لمشاريع النقل ضمن برامجها الإنمائية. كما يجري بذل الجهود لتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية في التنفيذ. ولا يزال توزيع الاستثمارات على البنية التحتية وفقاً لوسائل النقل المختلفة موضع اهتمام بالغ، مع اختلاف في الأولويات من بلد لآخر فيما يتصل بوسائل نقل بعضها. ومن بين الأهداف الأساسية لخطط وسياسات النقل بلوغ المستوى الأفضل في توفير خدمات النقل، وتوسيع شبكات النقل، وتهيئة الظروف اللازمة للتنافس أو التكامل بين شتى وسائل النقل.

وعلى الرغم من قوة أداء قطاع النقل بوجه عام، فإن النقل البحري ما زال يعاني من آثار أزمة الخليج، كما يتبيّن من انخفاض الحمولة الساكنة للاسطول التجاري.

وفي عام ١٩٩١، انخفضت القيمة الإجمالية لصادرات المنطقة بالدولار (باستثناء العراق والكويت) إلى ٨٩٣ بليون دولار، أي بنسبة ١٢٪ في المائة، وذلك نتيجة لعودة أسعار النفط إلى ما كانت عليه قبل أزمة الخليج، وارتفاع وطأة الحظر الاقتصادي على العراق، واستمرار الآثار السلبية لأزمة الخليج على التجارة. وعلى الصعيد الدولي، تأثر الأداء التصديرية للمنطقة بفعل الكساد الاقتصادي وأصوات الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تواجه الاتحاد السوفياتي سابقاً (الذي كان شريكاً تجارياً قوياً لبعض بلدان المنطقة) وسائر بلدان أوروبا الشرقية.

وباستثناء المملكة العربية السعودية وقطر، اللتين ازدادتا قيمة صادراتهما، في عام ١٩٩١ بنسبة ١٪ في المائة و ٤٪ في المائة، على التوالي، سجلت بقية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً تراوح بين ٩٪ في المائة في البحرين و ٦٪ في المائة في عمان.

وسجلت الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية، وهما من الدول غير النفطية، انخفاضاً حاداً في الصادرات بلغ ٢٨٪ في المائة و ٢٢٪ في المائة، على التوالي. وقد جاء هذه، في الجمهورية اليمنية، نتيجة لتقلص الصادرات النفطية، بينما جاء في الجمهورية العربية السورية نتيجة لتوقف العمل، في شباط/فبراير ١٩٩١، بالترتيبات التي كان متفقاً عليها مع الاتحاد السوفياتي سابقاً (والتي ساعدت على زيادة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠). أما مصر فسجلت ارتفاعاً كبيراً (٤١٪ في المائة) بفضل ازدياد صادراتها النفطية بنسبة ٥٪ في المائة. كما ازدادت صادرات الأردن بنسبة ٦٪ في المائة، على الرغم من أن السوق العراقية - وهي أكبر سوق وحيد للصادرات الأردنية - ظلت مغلقة بسبب الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩١، تجاوزت القيمة الإجمالية لواردات المنطقة بالدولار (باستثناء العراق) ما مجموعه ٧٢ بليون دولار، مما ينطوي على معدل نمو ضئيل تزيد بنسبة ٢٪ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٠. وباستثناء مصر والأردن، اللذين انخفضت فيها الواردات بنسبة ١٥٪ و ٣٪ في المائة، على التوالي، ازدادت الواردات في جميع بلدان الاسكوا بمعدلات تراوحت بين ٤٪ في المائة في لبنان و ٤٪ في المائة في البحرين.

وتشير البيانات الجزئية الأولية إلى تحسن أداء التصدير والاستيراد في عام ١٩٩٢.

أما التحسن الذي سجلته المنطقة في قدرتها على تمويل الواردات من عائدات التصدير في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ - عندما ارتفعت نسبة الصادرات إلى الواردات بنسبة ٣٪ في المائة و ١٪ في المائة، على التوالي - فقد انحسر جزئياً في عام ١٩٩١ بفعل انخفاض الصادرات وازدياد الواردات.

كما أن التوزيع الجغرافي ل الصادرات المنطقية ظل، إلى حد كبير، في صالح دول اقتصاد السوق المتقدمة، رغم أن حصتها الإجمالية انخفضت من حوالي ٥٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٥١٪ في المائة في عام ١٩٩٢. ومن جهة أخرى، زادت حصة سائر الشركاء التجاريين للمنطقة زيادة طفيفة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ (البلدان النامية من ٢٣ في المائة إلى ٢٤ في المائة)، وال الصادرات بين بلدان المنطقة من ٩ في المائة إلى ١٥٪ في المائة، ودول الاقتصاد المخطط مركزيًا سابقاً من ٢٪ في المائة إلى ٥٪ في المائة، وبقية دول العالم من ١١٪ في المائة إلى ١٢٪ في المائة).

وسجلت دول اقتصاد السوق المتقدمة مكاسب أخرى باعتبارها المورد الرئيس للمنطقة. فبعد الزيادة الكبيرة في حصتها من الواردات في عام ١٩٩١، سجلت هذه الدول عام ١٩٩٢ تحسناً آخر زاد حصتها من ٧٪ في المائة إلى ٦٪ في المائة، مقابل متوسط بلغ ١٪ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٢، ازدادت أهمية الولايات المتحدة فبلغت حصتها ٦٪ في المائة، مقابل ٥٪ في المائة في عام ١٩٩١، ومقابل متوسط بلغ ٥٪ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وفي الوقت الذي تراجعت فيه أهمية الاتحاد الأوروبي، فقد بقيت الولايات المتحدة المورد الرئيس للمنطقة. وانخفضت الواردات من سائر البلدان النامية انخفاضاً طفيفاً، إلا أن أكبر انخفاض طرأ كان على الواردات بين دول المنطقة، حيث تقلصت حصتها من ٧٪ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٢.

أما إجمالي رصيد الحساب الجاري للمنطقة (باستثناء العراق والكويت ولبنان لعدم توافر بيانات عنها) فارتدى إلى وضع العجز في عام ١٩٩١ بعد أن سجل فائضاً بلغ ٣٪ بليون دولار في عام ١٩٨٩ و ٤٪ بليون دولار في عام ١٩٩٠. والعجز الذي بلغ ٨٪ بليون دولار في عام ١٩٩١ كان انعكاساً لانخفاض الفائض التجاري من ٦٪ بليون دولار إلى ٩٪ بليون دولار، ولتضاعف كل من العجز في حساب الخدمات (من ٨٪ بليون دولار إلى ١٠٪ بليون دولار) والعجز في التحويلات بلا مقابل (من ٥٪ بليون دولار إلى حوالي ٨٪ بليون دولار).

وقد تدهور إجمالي الحساب الجاري للمنطقة رغم تحسنه في دول الاقتصاد غير النفطي. فقد زاد إجمالي فائض هذه المجموعة من ٩٪ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٪ بليون دولار في عام ١٩٩١، نتيجة لارتفاع فائض حساب الخدمات بما يتجاوز الضعف، وازدياد صافي التحويلات بمبلغ ٧٪ بليون دولار. وتتصدرت هذه المجموعة مصر، التي زاد فائضها من ٢٪ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٩٪ بليون دولار في عام ١٩٩١، يليها الأردن الذي نجح في تحويل العجز البالغ ١٪ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى فائض بلغ ٤٪ بليون دولار في عام ١٩٩١. أما الجمهورية العربية السورية فتقلص فائضها بما يتجاوز ٥٪ في المائة بسبب الانخفاض الحاد في الفائض التجاري وازدياد العجز في حساب الخدمات.

وباستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، شهدت المنطقة زيادة في قيمة إجمالي الاحتياطيات الدولية من ٤٪ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٦٪ بليون دولار في عام ١٩٩١. وتطهر هذه الزيادة التحسن في وضع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من ٦٪ بليون دولار إلى ٩٪ بليون دولار) وفي وضع سائر بلدان الأسكتوا، ولا سيما مصر (من ٨٪ بليون دولار إلى ١٤٪ بليون دولار).

وتشير المعلومات الجزئية المتوفرة عن عام ١٩٩٢، إلى حدوث تحسن طفيف في الوضع الإجمالي لاحتياطيات المنطقة، فقد شهدت مصر والكويت زيادات ملحوظة، بينما شهدت المملكة العربية السعودية انخفاضاً ملمساً في احتياطياتها.

والتحسين الذي سجلته الاحتياطيات الدولية للمنطقة ساعد الدول الأعضاء على تمويل وارداتها وتغطية غير ذلك من بنود الإنفاق بالعملات الأجنبية، مما قلل من تعرضها للتآثيرات الخارجية. وقد ازدادت نسبة الاحتياطيات إلى الواردات في المنطقة ككل من ٣٥٪ شهور في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦٪ شهور في عام ١٩٩١. بيد أن التحسن في نسبة الاحتياطيات إلى الواردات كان أكبر بكثير في دول الاقتصاد غير النفطي منه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ازداد من ٤٦٪ شهور إلى ٨٢٪ شهور في المجموعة الأولى من الدول، مقابل زيادة من ١١٪ شهور إلى ٨٪ شهور في المجموعة الثانية.

وفي عام ١٩٩٢، ظلت الميزانية والتخطيط المالي الحكومي في منطقة الاسكوا تعانيان من آثار أزمة الخليج، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه الحال في العامين السابقين عندما أثرت الأزمة بشكل خطير على توفر الموارد المالية وأنماط الإنفاق، وحيث حظي الدفاع والأمن بالجانب الأعظم من الاعتمادات المالية. وفي عام ١٩٩٢، استهدفت ميزانيات معظم بلدان الاسكوا استعادة التوازن المالي والاقتصادي. فقد أمكن، إلى حد كبير، احتواء العجز المتزايد في ميزانيات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك أساساً بفضل ارتفاع عائدات النفط الحكومية والحد من النفقات (التي يُعزى جانب كبير منها إلى الالتزامات المالية الناجمة عن أزمة الخليج). كذلك، أمكن احتواء الصعوبات المالية التي واجهها عدد من بلدان الاسكوا الأخرى غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعقاب أزمة الخليج، وهي صعوبات ناشئة عن فقدان المصادر المالية الأجنبية وانخفاض القدرة على الحفاظ على مستويات الإنفاق، لا سيما الجارية منها. وقد أمكن احتواء تلك الصعوبات بفضل ما بذلته بعض هذه الدول من جهود في سبيل تحسين عملية حشد الموارد المالية المحلية وترشيد الإنفاق.

أما تمويل العجز في ميزانيات معظم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فكان يتم، في جانب منه، عن طريق الاقتراض (محلياً وخارجياً)، وفي جانب آخر، عن طريق السحب من الموجودات في الخارج، مما أدى إلى زيادة حادة في مديونية هذه البلدان وانخفاض هائل في موجوداتها المالية بالخارج. فالتقديرات تشير إلى أن إجمالي ديون هذه الدول بلغ حوالي ٩٠ بليون دولار في نهاية ١٩٩٢، تبلغ الدين المحلي منها ٦٥ بليون دولار، والديون الخارجية ٢٥ بليون دولار.

وفي بلدان أخرى في منطقة الاسكوا، تم تمويل جانب من العجز في الميزانيات، عن طريق الاقتراض، ولا سيما محلياً، وجانب آخر منه عن طريق تحسين أساليب تحصيل الضرائب. وفي بعض هذه البلدان، ظل العجز في الميزانية - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - مرتفعاً رغم الجهد المبذول لتقليله عن طريق زيادة قاعدة الإيرادات وترشيد الإنفاق. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغت حوالي ٦٥٪ في المائة في عام ١٩٩٢، أي بما يزيد بنسبة ٢٥٪ في المائة عن النسبة المستهدفة في برنامج التكيف الهيكلي لذلك البلد. وفي الأردن، بلغت هذه النسبة حوالي ٩٪ في المائة، أي بزيادة نسبتها ٣٪ في المائة عن النسبة المستهدفة في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتشير التقديرات الى ان اجمالي الدين الخارجي لمنطقة الاسكوا قد تجاوز ١٨٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢، يعود جانب كبير منه الى مصر والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق. أما الدين الخارجي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فمعظمها مستحق على القطاع الخاص و/أو القطاع العام بضمان حكومي، ولذلك فإنه لا يمثل عبئاً مالياً كبيراً على هذه الدول، لأن بامكانها الاعتماد على مواردها المالية الخارجية، التي لا تزال ضخمة، لخدمة هذا الدين. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدين الخارجي لسائر بلدان الاسكوا يمثل عبئاً تقليلاً على الامكانيات المالية لهذه البلدان، خاصة المكتظ منها بالسكان، غير أن عدداً من هذه الدول قد تمكّن من إعادة جدولة جانب كبير من دينه الخارجي. فعلى سبيل المثال، تمكّن الأردن، خلال السنوات القليلة الماضية، من إعادة جدولة معظم دينه غير التجاري (الثنائي ومتعدد الأطراف). وفي الآونة الأخيرة (شباط/فبراير ١٩٩٣) اتفق الأردن مع نادي لندن (الدين التجاري) على شراء دينه بنسبة ٣٧ في المائة من القيمة الاسمية لأصل الدين، وبنسبة ٤٨ في المائة من القيمة الاسمية للفائدة.

وفي عام ١٩٩٢، كانت السيولة المصرفية مرتفعة في معظم بلدان الاسكوا، خاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك نتيجة لعودة الودائع التي تم سحبها خلال أزمة الخليج ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي. وللوفاء بشرط بلوغ نسبة رأس المال كافية - وهو شرط حدده بنك التسويات الدولية - عمدت معظم بنوك منطقة الاسكوا، خاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى زيادة رأس المال المدفوع، إما باللجوء إلى الاحتياطيات المالية أو بإصدار أسهم عادية وطرحها في سوق المال المحلية.

ومن غير المنتظر أن تختلف الصورة الاقتصادية للمنطقة ككل في عام ١٩٩٣ عنها كانت عليه في عام ١٩٩٢. فالاحتمالات ستتوقف، إلى حد كبير، على ما يلي: (أ) الوضع في سوق النفط الدولية، (ب) التقدم المحرز في مفاوضات السلام للشرق الأوسط، (ج) الاستقرار الداخلي والتطورات السياسية (الاسيما في العراق)، (د) حالة التعاون بين الدول الأعضاء، (هـ) مدى النجاح في إزالة الاختلالات الهيكلية وضمان الظروف اللازمة لتحقيق تنمية مستديمة.

اما الوضع في سوق النفط فلا يُنتظر أن يختلف كثيراً عن الاتجاهات الأخيرة. والتغير الكبير الوحيد الذي يمكن أن يحدث هو عودة العراق إلى سوق النفط. فطاقته الإنتاجية الضخمة وحاجته الماسة للنقد الأجنبي، يُنتظر أن يسعى العراق، في أول الأمر إلى بلوغ أقصى مستويات الانتاج والتصدير ومن شأن هذا أن يحد من قدرة أوبك على إبقاء العرض عند المستويات المتماشية مع الطلب العالمي، مما يؤثّر سلبياً على أسعار النفط المتداولة أصلاً. ومن غير المنتظر أن يزداد الطلب العالمي على النفط كثيراً في عام ١٩٩٣، وذلك أساساً نتيجة لاستمرار التباطؤ في مجال النشاط الاقتصادي العالمي.

وبينما تظل التوقعات في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالنفط، فإن من المنتظر أن تستمر في التوسيع القطاعات غير النفطية.

وفي دول الاقتصاد المتنوع غير النفطية، تباين التوقعات لعام ١٩٩٣ من بلد لآخر. ففي مصر، سيتوقف الأداء الاقتصادي على قدرة الحكومة على موافقة عملية الاصلاح الاقتصادي بنفس الزخم، لا سيما

في اتجاه التحول الى القطاع الخاص وترشيد عمليات المؤسسات العامة وادارتها. كما أن الأداء الاقتصادي في ذلك البلد سيتوقف على حجم عائدات النفط والسياحة والتحويلات المالية. وبينما تتوقف عائدات النفط على مستوى أسعاره، التي لا ينتظراً أن تغير كثيراً في عام ١٩٩٣، فإن عائدات السياحة يمكن أن تتأثر سلباً بالاتجاهات والأعمال المعادية للسياحة، والتي أدت بالفعل في الربع الأخير من عام ١٩٩٢ إلى انحسار كبير في معدل قدوم السائحين.

وفي الأردن، ينتظر أن يستمر الاقتصاد في النمو بمعدلات مرضية، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢. وسوف يتوقف الأداء الفعلي، إلى حد كبير، على مدى نجاح الأردن في جذب استثمارات إضافية (أجنبية و محلية) وفي إيجاد مصادر معونة ومنافذ تصديرية بديلة، وهذا مجال يمكن للقطاعين العام والخاص، أن يحققان فيه نتائج إيجابية بجهودهما المتضارفة.

وفي الجمهورية العربية السورية، سيتوقف الأداء الاقتصادي، إلى حد كبير، على أداء قطاع الزراعة، وعلى عائدات النفط، وكذلك على ازدياد استثمار القطاع الخاص - وهي مجالات تبعث على الأمل.

وفي الجمهورية اليمنية، ينتظر أن يستمر الأداء الاقتصادي الضعيف في عام ١٩٩٣. فالبلد لا يزال يعاني نقصاً في احتياطي العملات الأجنبية، وذلك بسبب تقلص التحويلات المالية والمعونات وال المصادر النفطية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي لا يزال يعرقله عدم احراز تقدم في ترجمة اتفاق الوحدة لعام ١٩٩٠ إلى سياسات ومؤسسات عملية.

أما التوقعات بالنسبة للاقتصاد اللبناني في عام ١٩٩٣ فتبعد إيجابية شريطة استمراره، اتجاهاته الحالية. كما أن هذه التوقعات ستتحسن إذا ما نجحت الحكومة في الوفاء بوعودها الرئيسة.

وبالنسبة للدول التي تضررت بأزمة وحرب الخليج، لا سيما الأردن والجمهورية اليمنية، فإن التقدم البطيء في اتجاه تحقيق توافق إقليمي سيظل يلقي ظلاله على الأداء الاقتصادي فيها.

رابعاً- التطورات الاجتماعية

لا تزال بلدان منطقة الأسكندرية تحاول التكيف مع التغيرات الاجتماعية الهائلة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج. ذلك أن هذه الأزمة قد عملت على تفاقم المشاكل القائمة أصلاً، بما فيها البطالة، وتفاوت مستويات المعيشة، والفقر، وتعاطي المخدرات، والعجز الجسدي والعقلي، واللاجئون والعائدون. وفي عدد من الدول الأعضاء، أدى ارتفاع النمو السكاني وضخامة عدد العائدين وانحسار تدفق المعونات إلى تفاقم مشكلة الفقر. وأزاد الوضع سوءاً بفعل عدم كفاية فرص العمل ونقص المرافق الصحية والتعليمية وغيرها من المرافق الاجتماعية، لا سيما في المناطق الريفية. كذلك أدى تدهور الأوضاع في الريف إلى نزوح أعداد هائلة من السكان وازدياد الفقر في المدن. وفي العراق، طرأت زيادات سريعة على مستويات الفقر نتيجة لأزمة وحرب الخليج وللحظر الاقتصادي المفروض عليه من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي الأردن، الذي يعيش حوالي ٣٠ في المائة من سكانه دون حد الفقر، أضافت أزمة

الخليج ضغوطاً أخرى. وفي الجمهورية اليمنية، التي لا تتوافر أرقام عنها، تشير الدلائل إلى أن مستوى الفقر سيزداد نتيجة لعودة ما يربو على ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة من منطقة الخليج، فضلاً عما يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ من الصومال وأنحاء أخرى من شرق إفريقيا.

أما انتشار التعليم في المنطقة فهو في استمرار مطرد، الأمر الذي ينعكس في تحسن معدلات محو الأمية لدى الكبار، وتزايد اجمالي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وإنشاء مؤسسات للتعليم العالي جديدة ومتخصصة لتدريس التخصصات الجديدة بمشاركة متزايدة من جانب القطاع الخاص.

ولا تزال الأوضاع الصحية في المنطقة في تحسن مستمر، مع تزايد عدد الخطط والبرامج الصحية المنهجية التي تنفذ حالياً في معظم الدول الأعضاء في الاسكوا. وبفضل ذلك، ازداد متوسط العمر المتوقع، وانخفضت معدلات وفيات الرضع، وازدادت انتاجية اليد العاملة. وخلافاً لهذه الصورة، استمر الوضع الصحي في العراق في التدهور، لعدم كفاية الإمدادات والخدمات الطبية. كما أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع أربعاء أضعاف وعودة الكولييرا والتيفوئيد اللذين كان قد تم القضاء عليهما.

وفي السنوات الأخيرة، ازدادت مشكلة العجز في منطقة الاسكوا، بمعدلات سريعة، نتيجة للنزاعات المسلحة، كحرب الخليج وقمع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن العجز الجسدي الناجم عن أعمال العنف يؤدي إلى صدمات نفسية. ذلك أن أزمة حرب الخليج، فضلاً عن استمرار الحظر المفروض على العراق، قد زادت من انتشار حالات العجز في ذلك البلد. فالآمراض المرضية والعاهات آخذة في الازدياد بسبب نقص اللقاحات والافتقار إلى شروط الصحة العامة.

ويشهد هيكل الأسرة في منطقة الاسكوا تحولات جذرية. ذلك أن التحضر السريع، والتصنيع، والهجرة، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات السياسية، قد أدت تدريجياً إلى اضعاف القيم الموروثة. وبعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، ومنها زيادة مشاركة المرأة في العمل، أثرت على نسيج الأسرة في منطقة الاسكوا وأدت إلى تغيير الاتجاهات والقيم المرتبطة بالعلاقات بين أفراد الأسرة. كذلك، فإن تكوين الأسرة العادلة في المنطقة لا تزال تغلب عليها فئة الأطفال والشباب (أكثر من ٧٦% في المائة) وهو أمر ينطوي على ارتفاع كبير في نسب الأعالة الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التغير السريع في الهيكل الوظيفي للأسر والمجتمع، بوجه عام، فإن الروابط الأسرية في المنطقة لا تزال قوية، كما أن الأسرة ما زالت تعتبر مصدر التماسك والستد بالنسبة لأفرادها.

مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لمنطقة الاسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٢

(٤) ١٩٩٢ ١٩٩١ ١٩٩٠

٢٦٠٩	٢٤٩٦	٢٦٦٣	الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الدولارات) (ب)
٤٥	(٢)	(٣)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)
١٨٠	١٥٧٢	١٥٣٠	الديون الخارجية (ببلايين الدولارات)
..	١٥٤	١٤٥	مدفوعات خدمة الديون (ببلايين الدولارات)
..	٥٨٢	٥٤٥	نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)
..	(٨٩٣)	(٠٢٦)	الصادرات (ببلايين الدولارات)
..	(٥)	(٧٠٧)	الواردات (ببلايين الدولارات)
..	١٧٢	٢٢٥	الميزان التجاري (ببلايين الدولارات)
..	(٢١٨)	(٣٤)	رصيد الحسابات الجارية (ببلايين الدولارات)
..	(٣٦٤)	(٣١٤)	الاحتياطيات الدولية (ببلايين الدولارات)
..	٦	٥٣	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات (بالشهر)
١٤٩٦	١٣٨٢	١٤٢٩	انتاج النفط (ببلايين البراميل يومياً)
٧٧٥	٦٨٠	٨١٧	عائدات النفط (ببلايين الدولارات)
٥٧٤٨	٥٧٤٩	٥٦٩٢	نسبة الاحتياطي النفطي المؤكّد (ببلايين البراميل)
٥٧٧	٥٨٠	٥٧٦	احتياطي النفطي العالمي (نسبة مئوية)
١٠٥٢	١١٢٥	١٠٩١	نسبة الاحتياطي النفطي المؤكّد الى اجمالي
١٧٠	١٦٧	١٧٠	احتياطي الغاز العالمي (نسبة مئوية)
..	١٣٤	١٤٩	الواردات الزراعية (ببلايين الدولارات)
..	٢٤	٢٥	الصادرات الزراعية (ببلايين الدولارات)
..	(١٠)	(١٢٥)	الميزان التجاري الزراعي (ببلايين الدولارات)
..	..	٢٣٠	القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (ببلايين الدولارات)

المصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استناداً الى مصادر قطرية ودولية.

ملحوظة: تدل علامة () على عجز أو قيمة سلبية. وتدل علامة .. على بيانات ناقصة أو غير متوفرة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة.

(ج) الأرقام الخاصة بالعراق والكويت لا تغطي سوى سبعة أشهر، وتبلغ في مجموعها ٩٥ ببلايين دولار و ٨٥ ببلايين دولار للصادرات، و ١٥٥ ببلايين دولار و ٣٣ ببلايين دولار للواردات، على التوالي.

(د) باستثناء العراق والكويت.

(هـ) باستثناء العراق.

(و) باستثناء العراق والكويت ولبنان.

(ز) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية؛ أما الأرقام الخاصة بالجمهورية اليمنية فلان تغطي سوى الربع الأول.

(ح) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.